

الذكاء الاقتصادي كآلية لبلوغ التنافسية الحقيقية للمنظمات والحكومات -

الجزائر نموذجا

Economic intelligence as a mechanism for achieving the true competitiveness of organizations and governments. Algeria is a model.

د. حمداني محمد¹، د. بولنوار بشير²

¹ جامعة وهران -2- محمد بن أحمد، الجزائر، hamdani_m@yahoo.fr

² جامعة وهران -2- محمد بن أحمد، الجزائر، bacboulenuar@gmail.com

تاريخ النشر: 2018/12/31

تاريخ القبول: 2018/09/03

Abstract:

Algeria is one of the countries that has sought since the independence to build the national system of economic and social information to meet the requirements of all economic agents of information of the required quality and on time. This system was created in line with the national economy's capabilities to develop and grow. The necessary bodies were created and legal texts issued according to the concerns of the country's public authorities, which led to the adoption of the principle of knowledge economy, which is a tool for the development of economic intelligence and information and communication technologies.

Keywords: economic intelligence, information intelligence,

المخلص:

تعد الجزائر من الدول التي سعت منذ الاستقلال على بناء النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتلبية متطلبات كافة الأعوان الاقتصاديين من المعلومات ذات النوعية المطلوبة وفي الآجال المحددة. اذ تم إنشاء هذا النظام تماشيا وقدرات الاقتصاد الوطني على التطور والنمو. كما أنشئت الهيئات اللازمة لذلك وإصدار النصوص القانونية تبعا لاهتمامات السلطات العمومية للبلاد، مما دفعها الى اعتماد مبدأ اقتصاد المعرفة الذي يعد أداة لتطوير الذكاء الإقتصادي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

كلمات مفتاحية: الذكاء الإقتصادي، الذكاء المعلوماتي، التنافسية.

المؤلف المرسل: حمداني محمد ، الإيميل: hamdani_m@yahoo.fr

1. مقدمة:

يشهد العالم تغيرات اقتصادية متسارعة وعميقة أدت الى حدوث اختلالات في المؤشرات الاقتصادية لدول العالم باختلاف قوتها وطبيعتها الاقتصادية. مما أدى أكثر من اي وقت مضى إلى زيادة الطلب على المعلومات، اين تقلصت مدة حياة المنتجات والتكنولوجيات وتتطور التقنيات الحديثة بسرعة أكبر، واشتداد المنافسة في نطاق عالمي. فالمعلومة صارة متغيرة اساسية في الحياة الافراد والشركات على حد سواء. مما أثر على إستراتيجيات تسيير المؤسسات الاقتصادية في مواجهة المنافسة من خلال ظهور جيل جديد من التحالفات غير السياسية، في شكل تكتلات اقتصادية واندماج للمؤسسات والدول مع بعضها البعض، كما تم تكريس المعلومة كأداة إستراتيجية تساهم في جمع، تطوير مردودية رأس المال، والتخلي التقليدي عن تكريس المادة لتحويلها إلى مواد مصنعة. مما ادى بالمؤسسات الى إدماج ما يعرف بالذكاء الاقتصادي (Intelligence Economique) في استراتيجياتها.

فالجزائر على غرار باقي دول العالم، شهدت هي الأخرى تحولات عميقة في بيئتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما دفعها الى اعتماد مبدأ اقتصاد المعرفة وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال على مستوى مختلف أجهزتها ومؤسساتها. اين صار الذكاء الاقتصادي يشكل اداة ضرورية لاكتساب مزايا تنافسية وتدعيم الحصص السوقية، وضمان تطوير أداء وفاعلية المؤسسات، وتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة لبلوغ التنمية المستدامة. ولدراسة هذا الموضوع عمدنا الى طرح الاشكالية التالية: ماهو الذكاء الاقتصادي وما مختلف تطبيقاته ونماذجه وما واقعه في الجزائر؟

1.2 ماهية الذكاء الاقتصادي :

يعد مصطلح الذكاء الاقتصادي من المصطلحات التي ظهرت كنتيجة لظهور اقتصاد المعرفة، لذا سنعمل في هذا المستوى على تقديم جملة من التعاريف له ومسيارة التطوره التاريخي عبر المراحل المختلفة واستعراض مختلف الخصائص التي المرتبطة به.

2.2 تعريف الذكاء الاقتصادي :

- لقد عرف الذكاء الاقتصادي أول تعريف عملي سنة 1994 من طرف Rapport Martre مجموعة العمل في المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا، حيث تم تعريفه على أنه "مجموعة الأعمال المرتبطة بالبحث، معالجة وبتث المعلومة المفيدة للأعوان والمتدخلين الاقتصاديين لصياغة إستراتيجياتهم". ونظرا لضرورة اعتماد مدير المنظمة لإستراتيجية تطوير منتج جديد، الاستثمار في سوق جديد، تحسين المردودية، معرفة منافسيه ، أخذ القرار الصائب في الوقت المناسب... الخ ، وذلك بفهم المحيط الذي صار أكثر تعقد اين تعد المعلومة مادة أولية أساسية للإدارة (عبد الرزاق خليل، أحلام بوعبدلي، ص 11).

- فالذكاء الاقتصادي يهتم بكل ما يحدث في الأسواق باعتباره نظام كامل تتوحد فيه التقنيات والكفاءات البشرية، إن التحدي المفروض اليوم هو الوصول إلى المعلومة الصحيحة قبل الآخرين، ومنه اتخاذ القرارات المناسبة وتطوير أساليب العمل (مسعود ديلمى، 2008).

- أما الباحث كلود ريفل " Claude Revel فيقدم الذكاء الاقتصادي في ثلاثة أبعاد، تسيير المعلومات والمعارف، الحماية والتأثير وبالتالي يعرف الذكاء الاقتصادي على أنه " التحكم في المعلومات بهدف معرفة البيئة الخارجية واتخاذ السلوك الملائم. اذ يمكن من تحديد الفرص ومحددات النجاح، توقع التهديدات، تقدير المخاطر واتخاذ القرارات للتأثير

على المحيط الخارجي (File://c:/documents and settings /net/bureau/intel)

eco/intelligence économique). " من هذا التعريف إذن الذكاء الاقتصادي يتمثل في:

○ توفير الحماية للمعلومات، أي تأمين المنظمة على مستوى الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة والقدرة الكافية على توقع المخاطر المتعلقة خاصة بالملكية الفكرية.

○ التأثير، أي أن تكون للمنظمة المعارف الكافية التي تمكنها من تقديم الحجج، الإقناع، التفاوض وممارسة الضغوط، والمعرفة الجيدة لمنافسيها، متخذي القرارات، القواعد والمعايير التي يمكن أن تؤثر على نشاطها ومحيطها.

○ الذكاء الاقتصادي يجب أن يكون أخلاقي، فالوظائف الثلاثة للذكاء الاقتصادي اليقظة، الحماية والتأثير يمكن أن تمارس كلها بصورة مشروعة اين يحدد كل مسير طرق العمل.

- وقد عرفه Alain Juillet المسئول الأعلى للذكاء الاقتصادي بفرنسا سنة 2005 على أنه: "يشتمل على السيطرة و حماية المعلومة الإستراتيجية لجميع الأعوان الاقتصاديين من أجل الوصول إلى:المنافسة في المجال الاقتصادي، الأمن الاقتصادي أمن المؤسسات، تعزيز سياسة التأثير" (http://www.medefparis.fr/Livre_Blanc.pdf)

إن المعلومة الإستراتيجية هي: " كل المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة لمشاريع المنظمة. والتي تتميز بكونها تخص مجالات متعددة ولا يمكن تجزئها ،اذ تسمح للمنظمة بتحدد نشاطها و محاور تطورها" (عبد الرزاق خليل،أحلام بوعبدلي، ص 8) .

وهناك خلط كبير الذكاء الاقتصادي واليقظة الاقتصادية حيث لا يوجد خط فاصل بين المفهومين، وذلك بسبب ترجمة مصطلح الذكاء من اللغة الإنجليزية أين معناه يختلف عن معنى نفس المصطلح في اللغة الفرنسية.

حاليا يوجد مدخلان يتنازعا في تحديد طبيعة العلاقة بين الذكاء الاقتصادي واليقظة
(B.Besson , J.C.Possin , Du ,2001 ,P. 27).

الاتجاه أو المدخل الأول: وهو يعتبر اليقظة كمرحلة من مراحل الذكاء الاقتصادي وهي تهتم في مضمونها برصد محيط المؤسسة(المحيط التنافسي، التكنولوجي، التجاري، القانوني...إلخ) وهي عملية منظمة ومستمرة(منكرة) بغرض تتبع المستجدات في القطاع الذي تشغله المؤسسة، وتنتهي هذه العملية بتحصيل وتحليل ونشر المعلومات، أما الذكاء الاقتصادي فهو أشمل إذ يتضمن إضافة إلى نتائج العملية السابقة (اليقظة)القيام بترجمة هذه المعلومات كمؤشرات لاتخاذ القرارات الإستراتيجية.

الاتجاه أو المدخل الثاني: وهو عكس الاتجاه الأول حيث يتبنى التعارض بين المفهومين حيث يعتبر إن اليقظة الاقتصادية هي رد الفعل أما الذكاء الاقتصادي فهو الفعل (جمال الدين سحنون، بلهادية عبد الله 2007).

3.2 التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي:

إن فكرة الذكاء الاقتصادي ظهرت مع ظهور التجارة ولاسيما ظهور اقتصاد السوق وقد أوضح Fernand Braudel في العديد من الدراسات التي قام بها حول القوة المتزايدة للمدن التجارية الكبيرة من القرن 15 إلى 18. أن المنافسة بين المدن في شمال إيطاليا والمدن في فنلندا كانت بداية الهجومات التجارية والتجسس الاقتصادي وحتى التزوير (www.ces.fr/rapport/rapsec/R5052710.pdf).

كما ظهر مصطلح الذكاء الاقتصادي في الفكر العسكري المبني على تحصيل المعلومة ثم تحليلها، فبريطانيا في الفترة الاستعمارية كانت تحصل على المعلومات عن مستمراتها من أسراها من البندقية (B. Martinet, L'intelligence 2001, P. 12).

• أول تعريف للذكاء الاقتصادي كان في عام 1967 من طرف Harold Wilensky، من خلال كتاب بعنوان "intelligence organisationnelle"، فهو يعرف "الذكاء الاقتصادي كنشاط إنتاج المعرفة التي تخدم الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية للمنطقة، خزنت وأنتجت في إطار قانوني من مصادر مفتوحة".

• في عام 1950 طورت اليابان نظام الذكاء الاقتصادي المرتكز على وزارة التجارة الدولية والصناعة (MITI) ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية (JITRO) لإنعاش اقتصادها.

• في 1980 ومع عولمة الأسواق والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة الأمريكية، اتخذت خطوات تنظيمية لدعم العمل الدولي للمؤسسات وكان لميشال بورتر، أستاذ في جامعة هارفارد دور كبير في تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي.

• في 1990 كانت بداية ظهوره في فرنسا.

- في 1992 انشأت فرنسا وكالة نشر المعلومات التكنولوجية (ADIT) والتي تهدف إلى تقديم مساعدة تشغيلية وحماية النمو الدولي للمؤسسات الفرنسية.
- في 1994 نشر Martre تقرير بعنوان: "l'intelligence économique et stratégie des entreprises".

• في 2002 أدمج Minefi مفهوم الدفاع الاقتصادي ضمن مفهوم الذكاء الاقتصادي.

4.2 عناصر الذكاء الاقتصادي :

إن مفهوم الذكاء الاقتصادي يمكن أن نحصره في كونه سياسة عامة تحدها الدولة بمشاركة باقي المتدخلين والمتعاملين، لها محتواها ومجال تطبيقها. تتبني عملية الذكاء الاقتصادي علي العناصر التالية (FULD L. M., , 482p, (1995):

- **سياسة التنافسية:** وتعتمد على عمليات البحث والتطوير وتسمح بمسايرة المؤسسات في تعقب الفرص والحصول على الأسواق في العالم (تير رضا، 2011)، من خلال التعرف المشترك على الرهانات الإستراتيجية وتجميع الخبرات والمعلومات (CLERC P.2003).
- **سياسة الأمن الاقتصادي:** إن العلاقة بين ميدان الاستخبارات وميدان المنافسة الاقتصادية والصناعية، إذ أصبح أهم الشركاء والمنافسين يأخذون منحرجا يسميه "إدوارد لوتفاك" الجيواقتصاد أي تواصل الاستراتيجيات العسكرية الدبلوماسية متمثلة في وسائل اقتصادية وتجارية. (جمال الدين سحنون ،فاضل عبد القادر، 2006 ،ص1215، 1216).
- **سياسة التأثير:** وخاصة على مستوى الهيئات المعروفة بإعدادها للنظم والمعايير التي تدير الحياة الاقتصادية (تير رضا، 2011) من خلال العمل الضغطي "Lobbying" وهو التأثير على القرار السياسي والاقتصادي بشرح ضرورة وإيجابية قانون ما أو سلبيته

5.2 خصائص الذكاء الاقتصادي :

يهتم الذكاء الاقتصادي بدراسة التفاعل التكتيكي والاستراتيجي بين كافة مستويات النشاط المعنية به انطلاقا من القاعدة (المستوى الداخلي للمؤسسة) مروراً بالمستويات

الوسيلة (الجماعات المحلية) وصولاً إلى المستويات الوطنية (الاستراتيجيات المعتمدة لدى مراكز اتخاذ القرار في الدولة) ثم المستويات المتعددة الجنسيات (المجمعات المتعددة الجنسيات) أو الدولية (استراتيجيات التأثير الخاصة بكل دولة). ومن بين الخصائص الرئيسية للذكاء الاقتصادي نذكر ما يلي (LUDOVIC E, 2003):

- أ. الاستخدام الاستراتيجي والتكتيكي للمعلومة ذات المزايا التنافسية في اتخاذ القرارات.
- ب. وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين.
- ج. وجود علاقات قوية بين المؤسسات والجامعات والإدارات المركزية والمحلية.
- د. تشكيل جماعات الضغط والتأثير وإدماج المعارف العلمية، التقنية، الاقتصادية، القانونية والجيوسياسية.
- هـ. السرية في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة شرعية.

6.2 مراحل الذكاء الاقتصادي :

إن أول مرحلة لنشاط الذكاء الاقتصادي هي تحديد الحاجة للمعلومة، حيازة المعلومة، معالجتها، بثها، واستعمالها. ويمكننا عرض أهم مراحل الذكاء الاقتصادي فيما يلي (عبد الرزاق خليل، أحلام بوعبدلي، ص 10):

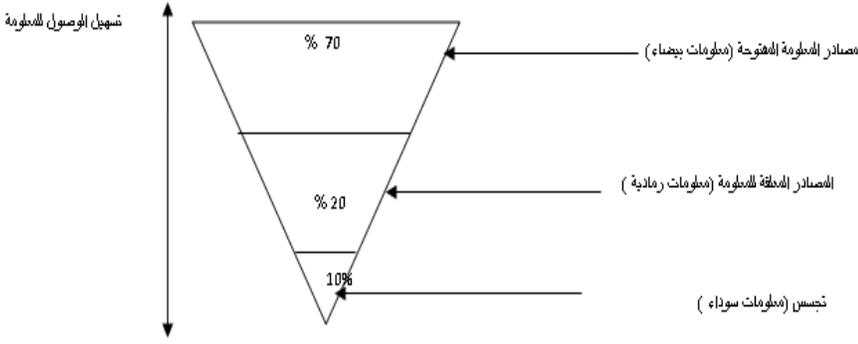
1- تحديد الحاجة للمعلومة: وهو أمر ليس صعب في أغلب الحالات لايتطلب توفير الوسائل الحديثة، وإنما يكفي في أغلب الحالات أن نطلب بمهارة: ماهي المعلومات التي نرغب في الحصول عليها؟ (F.Bournois , P.J. Romani ,, 2000, P.2).

2- جمع المعلومة: بمجرد تحديد الحاجة للمعلومة، يتم اختيار أشكال للبحث عن هذه المعلومة ، و فيما يلي نذكر أهم مصادر المعلومة :

- مصادر رسمية: و تحتوي أساساً على الصحافة، الكتب، وسائل الإعلام، بنوك المعطيات و الأقراص المضغوطة (CD ROM) ومصادر معلومات الرسمية.

- مصادر غير رسمية : إن أهم ما يميز هذه المصادر أن المعلومات التي تقدمها تتطلب مجهود شخصي من الفرد الذي يريد جمع المعلومة ، يجب أن يبقى على اتصال، أن ينتقل ، يضيع الوقت ،... إلخ حتى يحصل على ذلك. و الشكل الموالي يبين لنا مختلف مصادر المعلومات التي تحصل عليها المنظمة (A. Bloch , 1996 ,P. 53) :

الشكل رقم 01: مصادر المعلومات



المصدر : A. Bloch, op. cit., p. 53

ويقصد بمصادر المعلومات المفتوحة مجموعة المنشورات الإحصائية الرسمية، الصحف، والمنشورات التجارية أما المصادر المغلقة للمعلومات فتمثل التقارير والبرقيات من السفارات...، والمعلومات السوداء (السرية). المتحصل عليها من دون موافقة من حكومات أجنبية (<http://www.espionageinfo.com/Ec-Ep/Economic-Intelligence.html>) .

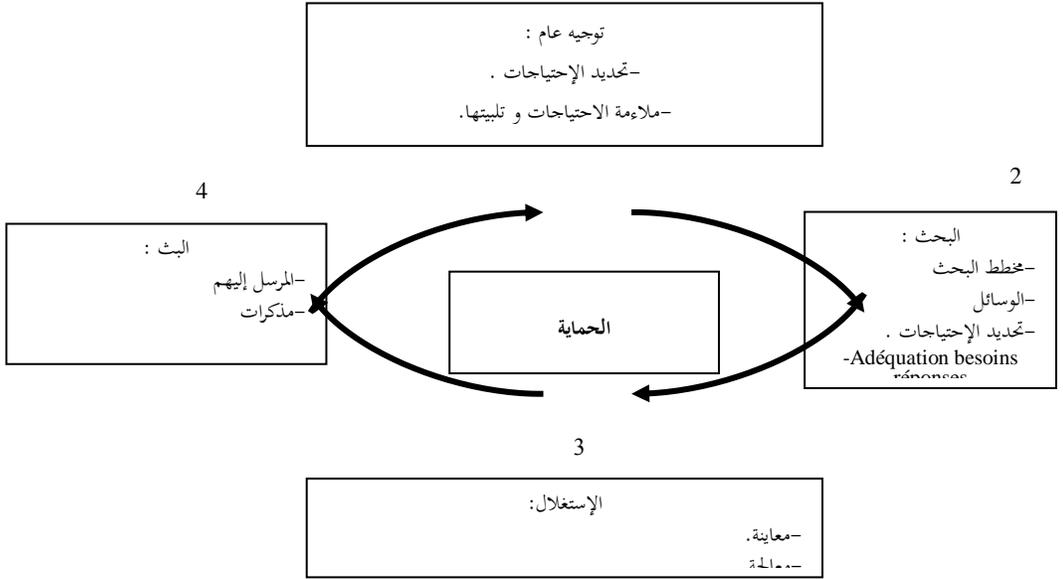
3- معالجة المعلومة : وتعد أساس الذكاء الاقتصادي، الإجراء الذي يعتمد أساسا على قيمة المعلومة بالنسبة للمستعمل. وتعني المعالجة وتجميع كل المعطيات المحصل عليها من أجل تحليلها بشكل متجانس. وتعد ترجمة المعلومة خطوة أساسية لإجراء المعالجة، إذ تعطي صورة تحليلية للمعلومات المتضمنة الوثائق. (حسين علي ، 2000 ، ص ص 74-75).

4- بث المعلومة من أجل اتخاذ القرار : وتتمثل في إعطاء قيمة لهذه المعلومة ببثها داخل المنظمة حتى تساهم في خلق قيمة مضافة. فكل العمليات السابقة، تحديد، جميع،

الذكاء الاقتصادي كآلية لبلوغ التنافسية الحقيقية للمنظمات والحكومات - الجزائر نموذجاً

ومعالجة المعلومة تكون بدون فائدة، إذ لم يتم بث هذه المعلومة وإيصالها لمتخذي القرار بالمنظمة في الوقت المناسب، اذ يجب تجسيد المعلومات إلى فعل لتحقيق قيمة من خلال بتطبيقها. و يمكن تلخيص كل ما سبق ذكره في الشكل الموالي :

شكل رقم 02 : مراحل الذكاء الإقتصادي



المصدر : R.Paturel ,J.L.Levet, l'intégration de la démarche d'intelligence économique dans le management stratégique , conférence internationale de management stratégique, université de lille,France,1999

3. نماذج الذكاء الاقتصادي في العالم:

تعتبر هذه النماذج نظام لجمع المعلومات الاقتصادية،الصناعية والتكنولوجية ومن بين النماذج المعروفة الرائدة في هذا المجال نذكر أهمها:

1.3 وسائل الذكاء الاقتصادي "نموذج فولد Fuld "

لقد هيأت تكنولوجيا الإعلام والإتصال كافة الظروف لنمو عمليات الذكاء الاقتصادي في العالم. حيث أدى التزايد السريع في عدد الحواسيب الالية وطرق جمع

المعلومات و التحليل إلى تبني الذكاء الاقتصادي من قبل مختلف المؤسسات والهيئات عامة أو خاصة (تير رضا، 2011). ومن بين المؤسسات التي عملت على إيجاد نماذج للذكاء الاقتصادي، نذكر نموذج فولد (Fuld 1995)، يضم هذا النموذج ست أدوات:

- **ملح نويا و قدرات المسيرين:** يسمح بالتنبؤ بقرارات هؤلاء وتحديد العوامل التي تؤثر على إجراءات إتخاذ القرار لديهم. والإعداد الملح النفسي لصاحب القرار، يجب الأخذ بعين الإعتبار سبعة محادثات هي: أنماط القيادة، الثقافات، المسارات المهنية، الكفاءات، التوجهات، الميولات والقرارات السابقة. في ظل مناخ المؤسسة الحالي والمستقبلي.

- **البانشماركينغ: (Benchmarking)** يقصد بها دراسة و تبني الممارسات الأفضل من بين الممارسات التي تتبعها المنظمات (الشركات) الأخرى لتحسين الانجاز والأداء في الشركة نفسها. وهذا أقل تكلفة و أوفر في الوقت و يجنب الأخطاء التي وقعت فيها تلك الشركات.

- **تحليل الإستراتيجية المستقبلية:** ويقصد من ذلك محاولة معرفة مختلف نقاط القوة والضعف وكذا الفرص والتهديدات التي تحيط بالمؤسسة. وهو نفس النموذج المعروف في مجال التحليل الاستراتيجي باسم SWOT. مما يسمح بتحديد توجه استراتيجي للشركة.

- **توقع الاستراتيجيات التنافسية:** يقترح نموذج Fuld تحليل القوى المحيطة الأربع للمؤسسة وهي على التوالي: اللوائح والتنظيمات، التكنولوجيا، التغيرات في قطاع النشاط (عمليات الضم و الدعم) و أخيرا الزبائن (نمو عائدات الاستهلاك). وهناك طرق أخرى في هذا المجال منها: القوى الخمسة لبورتر، نموذج الاستجابة للمنافسة الذي يقضي بتقييم مختلف الاستجابات للمنافسة باستعمال عدة تقنيات منها الطرق التقليدية لتحليل المنافسة، المماثلة، النماذج الرياضية والطرق النوعية (مقابلات الأخصائيين، الملاحظون).

- **توقع إدخال منتج جديد:** يقترح Fuld في هذا الإطار ما يسمى ب Timelining ، مايقصد به متابعة النشاطات العملية للمؤسسات والمعلومات الناتجة وتحليلها.

-**تحليل التكاليف:** ويعتمد المحلل أساساً على الميزانية كأداة تحليلية. ويتمثل العنصر الأساسي لهذه المقاربة في التركيز على العوامل الحرجة كحشاء المعدات،البنائيات والتجهيزات والتكاليف الإدارية، فكل نوع من المؤسسات والهيأت تطور طرق خاصة بها في هذا المجال. 2.3 **النظام الياباني :** انتقل اليابانيون في كثير من القطاعات الصناعية من عملية التقليد إلى الابتكار عن طريق التكامل بين الذكاء الاقتصادي والمنافسة في جال البحث والتطوير .

إن نظام الذكاء الاقتصادي الياباني يتسم بالاهتمام الكبير بالمعلومة كأداة إستراتيجية التي تتحقق من خلال حجم الاستثمارات في هذا القطاع، حيث حوالي 1,5 % من رقم أعمال المؤسسات يستثمر في مجال الذكاء الاقتصادي ويستغرق 3 إلى 4 % من وقتها في هذا المجال . و تعتمد المؤسسات اليابانية على الجامعات اليابانية (Sogo Shoshas) لإمدادها بالمعلومات، مما يفسر الاستثمار المنظم للمنشورات وقواعد البيانات ، المعارض التجارية (Halshs.archive-ouvertes.fr/docs/00/06/25/92/PDF /sic-00001384.PDF).

- يتمركز في وزارة التجارة الدولية والصناعة (MITI) والتي يتمثل دورها الأساسي في مساعدة المؤسسات اليابانية وتوجيهها وإعلامها ، كما يرتبط بهذه الوزارة كل من الجامعات اليابانية ، الشركات التجارية العظمى التي تمول مراكز البحث والتطوير، المنظمات المهنية و الهيئات الإدارية ذات الطابع البحثي والعلمي . اين تتمثل إجراءات يقظة المؤسسات اليابانية في ثلاث مميزات أساسية هي :

- تدفقات أفقية للمعلومات التي تعكس عدم مركزية الإبداع .
- البحث عن الزيادة (redondance) في جمع المعلومة .
- استثمارات مهمة مخصصة لجمع المعلومات و نشرها .

هذا النظام يقوم على الوزارة الأولى والوزارات الاقتصادية وعالم الأعمال الذي يساهم في تحديد الإستراتيجية العامة والشاملة للبلاد، وهيئات التفكير (Think Tanks) التي تساهم في تطوير البحث وإدماج التطوير، عن طريق الدراسة المقارنة والتكنولوجية (COMMISSARIAT GENERAL DU PLAN, 1994.)

3.3 النظام الأمريكي: شهد المشهد الأمريكي في مجال الذكاء الاقتصادي تحولا كبيرا في عقد التسعينات من القرن السابق تبعا للعديد من التحولات الدولية، من بينها حجم التنمية الاقتصادية التي حققها كل من اليابان وأوربا باعتبارهما منافسين رئيسيين للولايات المتحدة. فالهدف الأساسي لعملية الذكاء الاقتصادي في الولايات المتحدة يتمثل في دعم التأثير وعمل جماعات الضغط لتحقيق أهداف المصلحة العامة في الداخل والخارج. كما تشترك كافة الهيئات والمؤسسات في إعداد الإستراتيجية الوطنية ذات الأولوية ، والتخطيط لتنفيذها وفقا لآليات عمل محكمة الدقة. وضمن هذا الإطار تندرج أهداف فرعية منها :

- تسهيل عملية الحصول على المعلومات ذات القيمة الاقتصادية والإستراتيجية للجميع.

- دعم التلاحم الوطني وتقليص هدر الموارد قصد التحكم في تكنولوجيا المعلومات.

- إعادة التفكير في حماية الشبكة الوطنية للمعلومات.

ولتحقيق هذه الأهداف تعمل المؤسسات في أمريكا حول المركز الرئيسي لهذا النظام وهو البيت الأبيض والمجلس الأمن القومي حيث يتم تشكيل مايعرف غرفة الحرب (war room) خاصة بكل سوق يتم اعتبارها إستراتيجية وذلك لجمع وتركيز وتوزيع المعلومات الخاصة بها بين الأعوان الاقتصاديين العموميين والخواص .

هذا النظام يتبنى نشاط الوكالات الخاصة للاستعلامات كا Pinkerton و Kroll

كما توجد هيئات مركزية أخرى كالمجلس الاقتصادي الوطني الذي أسس سنة 1993 والذي يعتبر تأسيسه ثورة في مجال تقديم الدعم والاستشارة لمختلف الهيئات.

4. واقع الذكاء الاقتصادي في الجزائر:

1.4 الذكاء الاقتصادي ومقوماته في الجزائر :

في ظل الاقتصاد المعاصر المبني على المعرفة والتنافسية، أصبحت وظيفة البحث والتطور العنصر الهام في مخطط التنمية على المستويين الكلي والجزئي. ذلك أن التنافسية حاليا، سواء بين الأمم أو ما بين المؤسسات، إنما هو تنافس معرفي بالدرجة الأولى.

4. 2. نظرة تشخيصية على أنظمة البحث و التطوير :

تهتم كافة البلدان بنشاط البحث والتطوير التكنولوجي وتخصص من أجل ذلك ميزانيات معتبرة من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومراكز البحث المختلفة المعنية بالتطوير التكنولوجي(تير رضا، 2011).

كما يعتبر ضعف التكامل بين قطاعي الصناعة والبحث العلمي الذي يشهده العالم العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من أهم معوقات التنمية التي يجب التحدي لها وإيجاد الإجراءات العلمية لتداركها. ولعل أهم العوامل التي لم تسمح بالنهوض بأنشطة البحث والتطوير يمكن ذكر هجرة العقول المفكرة إلى الخارج من جهة، وكذلك ضعف التعاون العلمي والتكنولوجي بين الدول النامية (ومنها الجزائر) والدول المتقدمة.

كما بروزت أزمة في أنظمة التعليم والتكوين وفشلها في إعادة إنتاج الكفاءات في الميادين العلمية والتقنية. أما مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال فلم يعرف تطورا ملحوظا رغم اعتباره كمييار لتحديد القدرة التنافسية (. (2000، 149-177 :DJEFLATA4).

- ويهدف تدارك الدفع، تم إعداد برنامج متكامل يسمى بالمخطط الخماسي (1999-2002) الذي يعد تطبيقا للقانون 98-11 المؤرخ في 22 أغسطس 1998 و الذي حدد الإطار التنظيمي والمؤسساتي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. ومن أجل ضمان متابعة أحسن لتطبيق هذا المخطط، تم تعيين الوزير المنتدب للبحث العلمي لدى وزارة التعليم العالي في أغسطس 2000. ويهدف القانون 98-11 المذكور أعلاه إلى ما يلي :

- ضمان ترقية البحث والتطوير ودعم القواعد والتكنولوجية للبحث والتطوير .
 - رد الاعتبار لوظيفة البحث ودعم تحويل البحث لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير .
- وقد واصلت الحكومة عملها بإصدار عددا من المراسيم التنفيذية بغرض تحديد المهام والأهداف وتخصيص الموارد اللازمة لها ومنها.

بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء صندوق وطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي خصص له سنويا مبلغ 5 مليارات دينار جزائري(حوالي 71 مليون دولار)، خاص بإدارة

مخابر ومراكز ووحداث البحث لمختلف القطاعات. ونص القانون 98-11 على أن يحدد سنويا موازنة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ضمن قوانين المالية.

2.4 . مقومات الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي في الجزائر:

عملت الجزائر منذ الاستقلال على البناء التدريجي لما يسمى بالنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتلبية متطلبات كافة الأعوان الاقتصاديين من المعلومات ذات النوعية المطلوبة وفي الآجال المحددة. ولتحقيق هذا الهدف اتجهت الهيئات المختصة إلى تصنيف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية إلى معلومات ذات مصدر إداري، معلومات وثائقية وإشهارية، معلومات إدارية وأخيرا معلومات صحفية. وقد تم إنشاء هذا النظام تماشيا وقدرات الاقتصاد الوطني على التطور والنمو. كما أنشئت الهيئات اللازمة لذلك وإصدار النصوص القانونية تبعا لاهتمامات السلطات العمومية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ويعتبر نظام المعلومات الإحصائي والذي يغطي مجالا هاما من نظام المعلومات الاقتصادي والاجتماعي نتاج مراحل زمنية عديدة والتي من أهمها نذكر:

- 1962 : إنشاء هيئة التخطيط التي تضم مديرية فرعية للإحصاءات.
- 1964 : إنشاء اللجنة الوطنية للإحصاء العام للسكان و السكن.
- 1971 : إنشاء المحافظة الوطنية للإحصاء و التحقيقات الإحصائية.
- 1982 : إنشاء الديوان الوطني للإحصاء وتجديد واجباته الإحصائية.
- 1993 : إنشاء المركز الوطني للإحصاء.
- 1994 : إصدار القانون و المرسوم التشريعي 1994-01 المتعلق بالنظام الإحصائي الذي يتيح الفرصة للديوان الوطني للإحصاء بإطلاق النظام الوطني للإحصائيات.
- 1995 : إصدار المرسوم التنفيذي 1995-160 والمتضمن تنظيم وسير المجلس الوطني للإحصاء.

■ **2003:** إصدار المرسوم الرئاسي رقم 84-2003 والمتضمن إنشاء، صلاحيات، وتنظيم

المحافظة العامة للتخطيط والدراسات الإستراتيجية.

وقد أدى انتقال الجزائر نحو اقتصاد السوق إلى بروز عدة ضغوطات على مستوى الهيئات المؤلفة لنظام المعلومات الاقتصادية والاجتماعية. فظهر تكنولوجيا الإعلام والاتصال عمل على إظهار عيوب النظام السابق ونقائصه والحاجة الملحة إلى نظام ذي كفاءة عالية يأخذ بعين الاعتبار تزايد المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتداخلها وتفاعلها فيما بينها. الأمر الذي أدى بالسلطات العمومية إلى التفكير في إقامة نظام موجه نحو التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات. وقد تجسد ذلك في صدور تقرير حول النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحولاته وشهر جوان 2004 الذي تمت مناقشته في الجلسة العلنية رقم 24 للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. يعتبر هذا المجلس هيئة استشارية مستقلة تحت وصاية رئاسة الجمهورية تدرس كافة القضايا الاقتصادية والاجتماعية واقتراح الحلول اللازمة (CNES., 2004).

من بين العوامل المعيقة لإقامة نظام للذكاء الاقتصادي والاستراتيجي حسب هذا التقرير يمكن ذكر خمسة عوامل أساسية هي : العوامل الوسائلية والفنية، العوامل المتعلقة بالسياسات العامة، العوامل المرتبطة بنظام الحاكمية في أجهزة الدولة و المؤسسات، العوامل الثقافية وأخيرا العوامل المرتبطة بالموارد البشرية في البلد. فعلى المستوى الثقافي، إن ما يلفت الانتباه هو إشارة التقرير لوجود بعض المقومات التي تميز الفرد الجزائري أثناء أدائه لمهامه كالإتصال الشفوي الذي أثبت نجاعته مقابل الإتصال الكتابي، وكذا ميل هذا الفرد نحو تشكيل الفرق الصغيرة الأمر الذي يساهم في تقادي النزاعات التنظيمية ومقاومة التغيير (BELATAF., 30-39, 1999).

وعلى مستوى الموارد البشرية، فهناك قناعة تامة بضرورة تكوين وتأهيل والمحافظة على الموارد البشرية المتاحة في مجال الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي. و ألح التقرير أيضا على العمل من أجل الحد من ظاهرة هجرة الأدمغة سواء من الوظيفة العامة نحو القطاع

الاقتصادي أو من البلد إلى الخارج. كما نوهى بتفعيل دور نشاط البحث والتطوير في المؤسسات الاقتصادية والإدارية بما يتماشى وتحسين تنافسيتها داخليا وخارجيا. هذا، وقد أوصى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في التقرير السابق بجملة من الاقتراحات تضمنت تثمين مقومات الذكاء الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، وإتاحة الفرصة لباقي الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للمشاركة في صياغة إستراتيجية وطنية لإرساء عمليات الذكاء الاقتصادي والدراسات الإستراتيجية على المدى القصير. ومن بين هذه التوصيات يمكن أن نذكر مايلي:

أ - **دعم الشفافية والنشر:** على الإدارات العامة والمؤسسات الاقتصادية معالجة كميات البيانات الهائلة المتوفرة لديها معالجة ذكية واستخراج مختلف المعارف الخفية التي تميز الظواهر والسلوكيات. والعمل على نشر المعلومات التي تخص الجمهور بمختلف شرائحه بصفة هادفة واقتصادية، وتشجيع التعاون بين المؤسسات.

ب - **تطوير البرامج البيداغوجية:** من واجب الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني تطوير البرامج البيداغوجية وتحسينها بما يتطلبه محيط المؤسسات بمرعات الانفتاح هذه البرامج للمعرفة والتعليم النوعي وفقا لما هو جاري به العمل في البلدان المتقدمة.

ج - **تفعيل دور الغرف التجارية، المصالح الاقتصادية للدولة والجمعيات المهنية والنقابية:** تحوز هذه الهيئات على كميات هامة من المعلومات ووسائل التكوين تمكنها من لعب دور فعال في تحسين المردودية والنوعية وإعادة تأهيل أفرادها. ويضعها دورها كحلقة أساسية في سلسلة الاستثمار في مصب اهتمام طالبي المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية.

د - **شبكات البنوك و المؤسسات المالية الدولية :** وتعتبر كمؤسسات مهيكلة للإقليم عن طريق شبكة الوكالات التي تحوزها، مما يساعد في التكفل باحتياجات الجمهور المتعددة وتقييم الخدمات المختلفة وبناء قواعد وبنوك بيانات هائلة يمكن استخدامها في تحديد الاستراتيجيات التسويقية. وتمويل مشاريع الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي والشراكة فيها.

هـ- هيئات دعم وتنمية الاستثمار: عمدت الدولة إلى إنشاء وكالة لترقية دعم ومتابعة الاستثمارات بهدف تفعيل سياسة الدولة في ميدان الاستثمار سميت سابقاً بوكالة دعم ومتابعة الاستثمار وانطلاقاً من 2001 بالوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار والتي تتمتع بالاستقلالية المالية، من وجهة نظر الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي، تعتبر هذه الوكالة دليلاً للمستثمرين من حيث توفير المعلومات حول فرص الاستثمار والمزايا التنافسية.

و- المصالح الاقتصادية للدولة: تتمثل المهمة الأساسية للمصالح الإحصائية، الجبائية والمالية والتجارية للدولة في القيام بحملات إعلامية تتميز بالجدية والاستمرارية تجاه مستخدمي المعلومات الاقتصادية والاجتماعية. لذا فمن الضروري تكوين أفراد هذه المصالح في مجال الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي وإدارة المعرفة وأنظمة المعلومات.

3.4 التكوين في الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي: الأهداف، الوسائل والتنفيذ : تتباين برامج التكوين في الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي وفقاً للاستراتيجيات وتبعاً لدرجة تحرير السوق والحرية الاقتصادية، توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تزايد التعاملات وجود البنية التحتية الخاصة بالتكوين والتعليم وتوافر الكفاءات اللازمة (BULINGE F, 2004).

اذ ان التكوين في الذكاء الاقتصادي يستهدف ثلاث غايات أساسية. على المستوى قصير المدى، يتم التعريف بمسمى الذكاء الاقتصادي، وعلى المستوى المتوسط المدى يتم تثمين الممارسات الموجودة بالمؤسسات. وعلى المستوى الطويل، يجب تكوين متعلمي الذكاء الاقتصادي المستقبليين في إطار التكوين الأولي (AMOS D., SIDHOM S., 2005).

4.4 أهداف برنامج التكوين: يتميز الذكاء الاقتصادي باعتباره عملية متكاملة وديناميكية بالتعقد، ومن ثم عدم وجود أهداف، وبرامج تكوين، اذ يمكن اعتبارها كمجموعة وظائف منسقة يمكن ترجمتها مباشرة إلى أهداف تكوينية (JUIELLET A., 2004).

5.4 الكفاءات المطلوبة لممارسة الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي:

لقد شرعت الدول إلى تبني أسلوب الذكاء الاقتصادي بغرض استغلال كافة فرص البحث والتطوير المتوفرة ضمن منظومة الخدمات. ومن ثم فقد قامت هذه الأخيرة بإعداد برامج

تكوين حديثة تتماشى ومقتضياتها الإستراتيجية بالاعتماد على مرجعيات تمت صياغتها بناء على الأهداف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

الجدول رقم 1 يلخص مختلف الكفاءات المطلوبة للتكوين في الذكاء الاقتصادي.

الجدول رقم 1: الكفاءات المطلوبة للتكوين.

تنمية الكفاءات وفقا للاحتياجات الحقيقية			
المستوى الثالث الذكاء الاستراتيجي	المستوى الثاني الذكاء العملياتي	المستوى الأول الذكاء المعلوماتي	
القدرة على إدارة تدفقات المعلومات داخل التنظيم بغرض الاستجابة والتأثير في المحيط	القدرة على تشغيل منظومة جماعية للبحث عاجلة المعلومات المحيطة المدمجة ضمن إطار عمليات الإنتاج	القدرة على تحديد الحاجة للمعلومة، وتطبيق منهجية ووسائل بحث ومعالجة المعلومات بصفة فردية	التعريف
طلبة التخصصات العليا ورؤساء المؤسسات	طلبة المدى الثاني والفنيين	طلبة المدى الأول والفنيين	الجمهور
التحكم في الإدارة الإستراتيجية للمعلومات	التحكم وتنشيط حلقة الاستعلام العملياتي في إطار احترام أمن المعلومات	التحكم في المنهجية والتقنيات الفردية للبحث ومعالجة المعلومات التوثيقية.	الهدف
1- استغلال شبكات العلاقات 2- إعداد الإستراتيجية العامة للأهداف 3- تنفيذ إستراتيجية لحماية التراث الصناعي والتكنولوجي 4- التحكم في تحليل القرارات 5- التحكم في القرارات 6- تنفيذ إستراتيجية للتأثير	1- الأخذ بعين الاعتبار محددات المحيط الاستراتيجي للمؤسسة 2- التعرف والتعبير عن الاحتياجات المتعلقة بالمعلومات 3- إدارة المصادر الخفية 4- إدارة المصادر التقنية 5- تحليل واستغلال المعلومات 6- نشر وتقاسم المعلومات	1- تشخيص وصياغة الاحتياجات للمعلومات 2- التعرف على الأدوات الضرورية 3- إعداد إستراتيجية بحث عن المعلومات 4- القيام بأبحاث عن معلومات معينة 5- تقييم وتصنيف نتائج الأبحاث 6- تنظيم وإدارة المعلومات المتاحة 7- تلخيص المعلومات وإدماجها ضمن	الكفاءات

الذكاء الاقتصادي كألية لبلوغ التنافسية الحقيقية للمنظمات والحكومات - الجزائر نموذجاً

<p>7-تشخيص المخاطر واقتراح الإجراءات لتفاديها</p> <p>8-تنظيم تنشيط وقيادة خلية بقطعة</p>	<p>المعارف المكتسبة</p> <p>8-نشر المعلومات</p> <p>9-تنظيم عملية تحسين المعلومات (اليقظة)</p>	
--	--	--

5.3. تقديم أجزاء البرنامج المقترح وطرق التدريس :

يضم برنامج التكوين في الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي مقدمة عامة وأربع محاور أساسية هي على التوالي : التنافسية والمحيط الدولي، إدارة المعلومات والمعارف، حماية التراث التكنولوجي والصناعي، وأخيرا التأثير المضاد.

6. خاتمة:

تعتبر عملية البحث والتطوير مصدرا هاما للنمو الاقتصادي والرخاء، كما تساهم في دعم مستوى الكفاءة لدى العاملين والموظفين وفي الرفع من تنافسية المؤسسات ونجاعة الإدارات العامة للدولة. وتمثل الإحصائيات العامة حول البحث والتطوير في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) دليلا هاما ومرجعا أساسيا في هذا المجال. ويتعين على الحكومات العربية التعرف على الاحتياجات الحقيقية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي أساسا، ومن ثم تتمين القدرات المتاحة حاليا من بنية تحتية وأفراد. ولن يتأت هذا إلا بإعطاء الموارد البشرية المكانة اللازمة في عملية الإنتاج العلمي والبحث من حيث جذب الكفاءات والاحتفاظ بها وزيادة ولائها للتنظيمات وتحسين ظروف عملها.

على المستوى التنظيمي، تمثل كل هذه المقترضات دعامة أساسية لإرساء نظام الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي الذي يتخذ الأهداف العامة للدولة قاعدة له. وعلى المستوى البيداغوجي والتربوي، فإن بروز التكوين في الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي كان وليد الحاجة إليه، ذلك أن الدولة مطالبة بمسايرة نشاط الأعوان الاقتصادية والتعرف على احتياجاتهم ومتطلباتهم ومشاكلهم بهدف تقديم المساعدة لهم، وإزالة العقبات عن نموهم. وبالتالي أصبح التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي ضرورة ملحة يجب

إعطائها الأهمية اللازمة من حيث تحديد الأهداف وتسخير الوسائل، وإعداد البرامج التربوية، وإيجاد المنافذ التشغيلية وفقا للحقائق الاقتصادية الميدانية. بالإضافة إلى ذلك، هناك علاقة تبادلية بين أنشطة البحث والتطوير من جهة وأنشطة الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي لرصد الفرص والتهديدات وتحليلها وإيجاد الحلول لها ونشرها، كما يحتاج الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي لأنشطة البحث لتطوير الأساليب المستخدمة في مراحل الذكاء المعلوماتية العملية والإستراتيجية وتسييرها.

7. قائمة المراجع:

- 1- عبد الرزاق خليل، أحلام بوعبدلي، الذكاء الإقتصادي في خدمة منظمة الأعمال.
- 2- مسعود ديلمي، الذكاء الاقتصادي والعمل الضغطي: الحروب الخفية، مدارات، جريدة القدس، السنة العشرون- العدد 6061 الخميس 27 تشرين الثاني(نوفمبر) 2008.
- 3- File://c:/documents and settings /net/bureau/intel eco/intelligence économique.
- 4- http://www.medefparis.fr/Livre_Blanc.pdf.
- 5- B .Besson , J.C.Possin , Du renseignement à L'intelligence économique, 2^{ème} édition , Dunod , Paris , 2001 .
- 6- جمال الدين سحنون، بلهادية عبد الله، الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين الميزة التنافسية في الدول العربية، يومي 27_28 نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو لعيد، الشلف.
- 7- www.ces.fr/rapport/rapsec/R5052710.pdf.
- 8- B .Martinet , L'intelligence économique , deuxième édition , Editions d'organisation , Paris , 2001 .
- 9- FULD L. M., «The new competitor intelligence: the complete resource for finding, analyzing, and using information about your competitors » . New York: John Wiley , (1995)

- 10- CLERC P., « Intelligence économique : enjeux et perspectives ». Débats et Tendances, pp. 324-337, (2003).
- 11- تير رضا، دور الذكاء الإقتصادي في إرساء اليات الحكم الراشد من خلال البحث والتطوير:واقعه وافاقه في الجزائر، جامعة الجزائر.
- 12- جمال الدين سحنون ،فاضل عبد القادر،الذكاء الاقتصادي و أمن الدولة ،الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،يومي 17 و 18 أفريل 2006 ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.
- 13- LUDOVIC E., « Intelligence économique et stratégique : les systèmes d'information au cœur de la démarche ». Rapport CIGREF, mars, (2003).
- 14- F .Bournois , P.J. Romani , L'intelligence économique et stratégique dans les entreprise Française , Economica , Paris , 2000.
- 15- A .Bloch , L'intelligence économique , Economica , Paris , 1996 .<http://www.espionageinfo.com/Ec-Ep/Economic-Intelligence.html>.
- 16- حسين علي ، استثمار الابداع في عالم الأعمال ، من الفكرة إلى المنتج ، الطبعة الأولى ، سلسلة الرضا للمعلومات ، دار الرضا للنشر ، سوريا ، 2000 .
- 17- Halshs.archive-ouvertes.fr/docs/00/06/25/92/PDF /sic-00001384.PDF.
- 18- COMMISSARIAT GENERAL DU PLAN, « Rapport Martre. Intelligence économique et stratégie des entreprises ». Paris, La Documentation Française, (1994).
- 19- COMMISSARIAT GENERAL DU PLAN, « Rapport Martre. Intelligence économique et stratégie des entreprises ». Paris, La Documentation Française, (1994)..
- 20- DJEFLAT A., « Le réseau MaghTech d'intégration des sciences et des technologies au Maghreb ». Alternatives Sud, Vol VII, N° 4 , (2000).

- 21- CNES., « Les exigences de mutation du système d'information économique et sociale : contribution au débat national ». Projet de rapport, 24ème session plénière, juin, (2004).
- 22- BELATAF M., « Emergence de milieux innovateurs dans une économie en transition à l'économie de marché : méthodologie, facteurs et éléments d'analyse ». Colloque : La mondialisation, l'ajustement structurel et le développement à la lumière de l'œuvre et la pensée de Fayçal Yachir. Sétif 15-16 mai, pp. 30-39, (1999)..
- 23- BULINGE F., « Le futur vecteur d'une culture européenne de l'information ». Technologies Internationales. N° 102 : 37-40, (2004).
- 24- AMOS D., SIDHOM S., « Intégration de la démarche d'intelligence économique dans l'architecture fonctionnelle d'un système d'information. Papier soumis au colloque : Système National d'Information Economique. CERIST, 31 janvier et 01 février (2005).
- 25- JUIELLET A., « Référentiel de formation en intelligence économique ». Secrétariat général de la défense nationale. France, (2004).